

اتفاقية تعاون

بين حكومة سلطنة عمان وحكومة دولة قطر في المجال الأمني

إن حكومة سلطنة عمان ممثلة في وزارة الداخلية ، وحكومة دولة قطر ممثلة في وزارة الداخلية المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين" ، وانطلاقاً من روح الأخوة الصادقة والروابط الوثيقة التي تجمع بين شعبي البلدين الشقيقين ، وتعزيزاً لعلاقات التعاون بينهما بما يخدم المصالح المشتركة ، وحرصاً منهما على تحقيق أكبر قدر من التعاون من أجل المساهمة الفعالة في مكافحة الجريمة بكافة أشكالها ، ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية ، وانطلاقاً من قناعتها بأواصر الروابط التي تجمع بين أبنائهما ووحدهما الإقليمية ومصيرهما الواحد ومصالحهما المشتركة ، فقد اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة (١)

مع مراعاة ما تقضي به التشريعات الوطنية للبلدين والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولتان طرفاً فيها ، يعمل الطرفان على تعزيز وتطوير التعاون القائم بينهما ، وتبادل الخبرات الأمنية والفنية من أجل مكافحة الجريمة بكافة أشكالها ، وخاصة في المجالات الآتية :

- ١ - الإرهاب بكافة أشكاله وصوره .
- ٢ - مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وسلأئفها .
- ٣ - البحث الجنائي .
- ٤ - الهجرة والجوازات .
- ٥ - التعليم والتدريب .
- ٦ - أمن المنشآت .
- ٧ - الإتجار بالبشر .

- ٨ - الأجانب المبعدون لأسباب صحية أو أمنية أو جنائية .
- ٩ - الجرائم الإلكترونية وجرائم الحاسب الآلي .
- ١٠ - المرور .
- ١١ - أي مجالات أخرى يحددها الطرفان بصورة مشتركة .

المادة (٢)

يتبادل الطرفان المعلومات المتعلقة بالجرائم التي يتم الإعداد لارتكابها أو التي تم ارتكابها أو التي لها علاقات بالتنظيمات ذات الصلة بهذه الجرائم ، وما يظهر من جرائم جديدة وأساليب ارتكابها ، وما تم اتخاذه من إجراءات لتعقبها وجمعها ، وفي سبيل ذلك ينشأ اتصال وثيق بين مسؤولي الأجهزة الأمنية المختصة في البلدين .

المادة (٣)

يعمل الطرفان على تعزيز التعاون في مجال تطوير أنظمة الحماية المدنية والدفاع المدني ، وتقديم المساعدة المتبادلة في مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات البيئية والتلوث البحري ، وتخفيف الأخطار الناجمة عن الحوادث الجسيمة .

المادة (٤)

يقدم الطرفان التسهيلات المتبادلة في مجالات التعليم والتدريب ، والزيارات للمعاهد والكليات والمؤسسات المختلفة التابعة لوزارة الداخلية والأجهزة الأمنية المماثلة في البلدين .

المادة (٥)

يحيط كل طرف الآخر علما بالمؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات الثقافية التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية ، وبصفة خاصة مجالات الجريمة وسلامة المرور والتعليم والتدريب وذلك قبل مدة كافية من انعقادها ، لكي يتسنى للطرف الآخر المشاركة والإسهام فيها متى رغب في ذلك .

المادة (٦)

يتخذ الطرفان الإجراءات الضرورية للمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة بينهما ، إذا بين الطرف الذي قام بتسليمها بأنها سرية ، ولا يجوز تسليم المستندات والوثائق أو المواد المسلمة بموجب هذه الاتفاقية أو الإفصاح عنها أو إفشاؤها لطرف ثالث دون موافقة الطرف الآخر .

المادة (٧)

يتبادل الطرفان أسماء وبيانات الأشخاص ذوي السوابق الجرمية الخطرة ، المدرجين على قوائم الممنوعين من دخول البلاد أو الخروج منها .

المادة (٨)

يحق لأي طرف أن يمتنع عن إجابة أي طلب بموجب هذه الاتفاقية ، إذا كان من شأن هذا الطلب أن يؤثر على سيادة وأمن دولته أو نظامها العام ، أو أي مصلحة أساسية له ، أو يتعارض مع تشريعاته الوطنية .

المادة (٩)

تنفيذا لأحكام هذه الاتفاقية يتم الاتصال بين الطرفين مباشرة ، ويمثل الجانب العماني إدارة الاتصال للشرطة العربية والدولية بشرطة عمان السلطانية ، ويمثل الجانب القطري إدارة التعاون الدولي بوزارة الداخلية القطرية .

المادة (١٠)

تتولى شرطة عمان السلطانية بسلطنة عمان ، ووزارة الداخلية بدولة قطر تنفيذ الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية .

المادة (١١)

جميع النفقات الناتجة عن تطبيق هذه الاتفاقية ، يتحملها الطرف الذي تتم الإجراءات المطلوبة على إقليمه .

المادة (١٢)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين كتابة ، وذلك وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين .

المادة (١٣)

أي خلاف قد ينشأ عن تفسير أحكام هذه الاتفاقية ، يتم تسويته بواسطة المفاوضات عن طريق القنوات الدبلوماسية .

المادة (١٤)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها ، وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين ، وتسري لمدة (٣) ثلاث سنوات ، وتجدد تلقائيا لمدة أو لمدد مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاؤها ، وذلك قبل (٦) ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنهاؤها أو انتهائها ، وتظل أحكام الاتفاقية نافذة بالنسبة للطلبات التي قدمت قبل إنهاؤها .

وأشهادا على ما تقدم ، قام المفوضان أدناه والمخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية ، ووقعت في مدينة الدوحة يوم الثلاثاء بتاريخ ١٩ رجب ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٦ ابريل ٢٠١٦ م ، من نسختين أصليتين باللغة العربية ، ولكل منهما ذات الحجية .

عن

حكومة دولة قطر

عبدالله بن ناصر آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

عن

حكومة سلطنة عمان

حمود بن فيصل البوسعيدي
وزير الداخلية